International Journal of Educational Sciences and Arts (IJESA)
المجلة الدولية للعلوم التربوية والآداب
IJESA
Vol. (5), No. (9) September 2026 الإصدار (5)، العدد (9)

التحديات القانونية في مواجهة جرائم النشر الإلكتروني عبر منصات الإعلام الرقمي في السعودية: منصة (X) نموذجاً

عبد الرحمن بن رفدان القحطاني
باحث دكتوراه في الإعلام الرقمي وتكنولوجيا الاتصال، الجامعة الأهلية، مملكة البحرين
abrra2009@gmail.com

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على التحديات القانونية التي تواجه المملكة العربية السعودية في مواجهة جرائم النشر الإلكتروني عبر منصات الإعلام الرقمي، مع التركيز على منصة (X) نموذجًا، في ظل الانتشار المتزايد لاستخدام وسائل التواصل الاجتماعي وتنامي دورها في إنتاج المحتوى وتداوله والتأثير في الرأي العام. وتتناول الدراسة أبرز صور جرائم النشر الإلكتروني، وفي مقدمتها التشهير، وانتهاك الخصوصية، ونشر الشائعات والمعلومات المضللة، إلى جانب بحث مدى فاعلية الأنظمة الوطنية في تنظيم المحتوى الرقمي والحد من الممارسات المخالفة. كما تركز الدراسة على عدد من التحديات القانونية، من أبرزها تحديد المسؤولية القانونية، وصعوبة جمع الأدلة الرقمية وحفظها وإثباتها، وتداخل الاختصاص القضائي في الجرائم العابرة للحدود، فضلًا عن سرعة تطور أساليب ارتكاب الجرائم الإلكترونية مقارنة بسرعة تطوير الأطر التشريعية والتنظيمية. وتعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وتستهدف أفرادًا من ذوي العلاقة المباشرة بموضوع الدراسة، من قانونيين ومشرعين وخبراء في الاتصال، باستخدام الاستبانة أداةً رئيسية لجمع البيانات. ومن المتوقع أن تسهم الدراسة في تقديم مقترحات عملية لتطوير الأطر القانونية والإجرائية، وتعزيز التعاون بين الجهات المختصة والمنصات الرقمية، ورفع مستوى الوعي القانوني لدى المستخدمين، بما يدعم بناء بيئة رقمية أكثر أمنًا وتنظيمًا في المملكة العربية السعودية.

الكلمات المفتاحية: التحديات القانونية، جرائم النشر الإلكتروني، الإعلام الرقمي، منصة (X).

Legal Challenges Regarding Online Publishing Crimes on Digital Media Platforms in Saudi Arabia: X Platform as a Model

Abdulrahman bin Rafdan Al-Qahtani
PhD Researcher in Digital Media and Communication Technology, Ahlia University, Kingdom of Bahrain
abrra2009@gmail.com

Abstract

This study aims to identify the legal challenges facing the Kingdom of Saudi Arabia in addressing electronic publishing crimes through digital media platforms, with X as a case study, in light of the growing use of social media and its increasing role in content creation, dissemination, and public opinion formation. The study examines the major forms of electronic publishing crimes, particularly defamation, privacy violations, the dissemination of rumors and misleading information, as well as the effectiveness of national regulations in regulating digital content and limiting unlawful practices. It also focuses on key legal challenges, including determining legal liability, difficulties in collecting, preserving, and proving digital evidence, overlapping jurisdiction in cross-border cybercrimes, and the rapid development of electronic

crime methods compared with the pace of legislative and regulatory development. The study adopts a descriptive-analytical approach and targets individuals directly related to the research topic, including legal professionals, legislators, and communication experts, using a questionnaire as the main data collection instrument. The study is expected to contribute practical recommendations for developing legal and procedural frameworks, strengthening cooperation between relevant authorities and digital platforms, and increasing users' legal awareness, thereby contributing to a safer and more effectively regulated digital environment in the Kingdom of Saudi Arabia.

Keywords: Legal Challenges, Electronic Publishing Crimes, Digital Media, X Platform.

المقدمة

شهد العالم في الآونة الأخيرة تحول جذري في أنماط الاتصال والإعلام مع الانتشار الواسع للمنصات الرقمية ووسائل التواصل الاجتماعي، التي أعادت تشكيل مفاهيم النشر والتفاعل وتداول المعلومات، وجعلت الفضاء الإلكتروني مجال مفتوح للتعبير والمشاركة، إلا أن هذا الانفتاح صاحبته ظواهر جديدة ذات أبعاد قانونية وأخلاقية، حيث أصبحت المنصات بيئة خصبة بظهور جرائم نشر متنوعة تشمل التشهير، وبث الشائعات والإساءة للآخرين، وانتهاك الخصوصية، وتداول الأخبار الخاطئة، مما فرض بدوره ضرورة ملحة لوضع الأطر النظامية التي تضبط هذا المجال.

ونجد في المملكة العربية السعودية أن الاهتمام بمواجهة مثل هذه الممارسات قد ازداد في الآونة الأخيرة، وظهر هذا الاهتمام في رؤية المملكة 2030، حيث أصدرت عدة أنظمة ولوائح لحماية المجتمع من الإساءات في الوسائط الرقمية، وعلى الرغم من ذلك، فالتطور التقني متسارع ومتقدم، مما يطرح تحدي متجدد أمام الجهات التشريعية والقضائية في توصيف الجرائم الإلكترونية وضبطها ومساءلة مرتكبيها.

وتتجلى هذه التحديات في عدة جوانب، أبرزها صعوبة تحديد المسؤولية القانونية في فضاء إلكتروني متعدد الأطراف يشارك فيه الناشر الأصلي والمستخدمون والمنصات معا، إضافة إلى تعقيد عملية الإثبات الرقمي وصعوبة تتبع الجرائم الإلكترونية في ظل الاعتماد على تقنيات متغيرة وأساليب تخفي متطورة، كما أن الطبيعة العابرة للحدود لهذه الجرائم تثير إشكالات تتعلق بالاختصاص القضائي، خاصة عند وقوع الفعل في بيئة جغرافي مغايرة للدولة المتضررة من النشر.

وفي ضوء ذلك، تعد دراسة التحديات القانونية لجرائم النشر الإلكتروني مدخل رئيسي لفهم الإطار النظامي السعودي ومدى قدرته على مواكبة التحولات الرقمية المعاصرة، خاصة مع تنامي دور الإعلام الرقمي في تشكيل الرأي العام وإنتاج المحتوى داخل المملكة أو خارجها.

الفصل الأول: الإطار المنهجي

مشكلة الدراسة والحاجة إليها:

شهدت المملكة العربية السعودية خلال السنوات الأخيرة تطوراً متسارعاً في استخدام وسائل الإعلام الرقمي، وخاصة في منصات التواصل الاجتماعي، ومنها منصة (X)، والتي أصبحت مؤخرا من أبرز القنوات التي يمارس عبرها الأفراد والمؤسسات حرية التعبير والنشر والتفاعل مع القضايا العامة، وقد ساهم ها التطور في توسيع آفاق التواصل وتبادل المعرفة وتعزيز المشاركة المجتمعية، إلا أنه فتح في المقابل المجال أمام أنماط جديدة من السلوكيات المنحرفة التي اتخذت من الفضاء الإلكتروني وسيلة لارتكاب جرائم نشر متعددة، وتشمل التشهير وانتهاك الخصوصية وبث الشائعات وغيرها من الممارسات التي قد تمس القيم الاجتماعية والنظام العام. [1]

[1] لطفي، رشا عادل، 2021، جرائم الاتصال عبر الإنترنت وضبط أخلاقياته في ضوء الاتجاهات البحثية الحديثة (رؤية تحليلية ونقدية)، مجلة البحوث الإعلامية، جامعة الأزهر، كلية الإعلام، العدد 58، الجزء 2.

وعلى الرغم من أن المملكة أصدرت مجموعة من الأنظمة الوطنية التي تعمل على ضبط هذا المجال، إلا أن التطبيق لهذه التشريعات يواجه مجموعة من التحديات القانونية المعقدة، ويعد تحديد المسؤولية القانونية عن المحتوى المنشور أحد أبرز هذه التحديات، نظراً لطبيعة البيئة الرقمية التي تتداخل فيها أدوار المستخدم وصاحب الحساب والمنصة ذاتها، بالإضافة إلى صعوبات الإثبات في الجرائم الإلكترونية بسبب قابلية الأدلة الرقمية للتغيير أو الإخفاء بسهولة، ما يضاعف الجهد المطلوب من الجهات القضائية والأمنية لتتبع الجناة وإثبات الوقائع. [1]

وتبرز إشكالات أخرى تتعلق بتداخل الاختصاصات القضائية في الجرائم ذات الطابع العابر للحدود، خاصة عندما يتم النشر من خارج المملكة أو عبر خوادم تقع في دول أخرى، الأمر الذي يثير تساؤلات حول الولاية القضائية وإمكانية تطبيق الأنظمة الوطنية في مثل هذه السياقات، وإلى جانب ذلك، فإن الطبيعة المتغيرة والمستحدثة لجرائم النشر الإلكتروني تجعل من الصعب بمكان مواكبة جميع صورها الجديدة تشريعياً، مما يؤدي إلى ظهور فجوات تنظيمية تستدعي تحديثاً مستمراً للأنظمة والإجراءات القانونية وصاغ الباحث مشكلة الدراسة في السؤال التالي:

ما التحديات القانونية التي تواجه المملكة العربية السعودية في ضبط جرائم النشر الالكتروني عبر منصة X في السعودية.

أهمية الدراسة:

1. تواكب الدراسة التحولات الرقمية السريعة التي جعلت الاعلام الرقمي مجالًا رئيسيًا للنشر والتأثير وهذا يفرض تحديات قانونية جديدة.
2. تسهم في توضيح كيفية تحقيق التوازن بين حرية التعبير والمسؤولية القانونية في البيئة الرقمية.
3. وضع آليات ومقترحات لتطوير التشريعات وتعزيز فعاليتها في مواجهة جرائم النشر الإلكتروني.
4. حماية الافراد والمجتمع وتدعم توجهات رؤية المملكة 2030 نحو بناء فضاء رقمي آمن تحكمه أطر وتشريعات قانونية.

أهداف البحث:

بناء على المشكلة البحثية السابقة، يهدف البحث الحالي إلى:

1. معرفة التحديات القانونية التي تواجه المملكة العربية السعودية في ضبط جرائم النشر الإلكتروني عبر منصة X في السعودية.
2. رصد أبرز صور جرائم النشر الإلكتروني الشائعة على منصة X داخل المجتمع السعودي.
3. كشف مدى فاعلية الأنظمة الوطنية في تنظيم المحتوى الرقمي والحد من جرائم النشرعلى منصة X.
4. رصد أدوار منصات التواصل الاجتماعي، خاصة منصة X في التعاون مع الجهات القضائية والتنظيمية السعودية فيما يتعلق بضبط المحتوى المخالف للأخلاق.

تساؤلات الدراسة:

1. ما هي التحديات القانونية التي تواجه المملكة العربية السعودية في ضبط جرائم النشر الإلكتروني عبر منصة X في السعودية؟
2. ما أبرز صور جرائم النشر الإلكتروني الشائعة على منصة X داخل المجتمع السعودي؟
3. ما مدى فاعلية الأنظمة الوطنية في تنظيم المحتوى الرقمي والحد من جرائم النشر على منصة X؟
4. ما أدوار منصات التواصل الاجتماعي، خاصة منصة X في التعاون مع الجهات القضائية والتنظيمية السعودية فيما يتعلق بضبط المحتوى المخالف للأخلاق؟

[1] بوجداين، مارية، الغازي، مريم عال سيدي، 2021، تحديات مواجهة الجرائم المعلوماتية وآليات الحماية، المركز المغربي للدراسات والاستشارات القانونية وحل المنازعات، العدد 7.

فروض الدراسة:

- لا يوجد ارتباط ذو دلالة إحصائية بين عدم وضوح المسؤولية القانونية للناشر وبين انتشار جرائم النشر الإلكتروني على منصة X.
- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين صعوبات جمع الأدلة الرقمية من منصة X وبين كفاءة الإجراءات القضائية في التعامل مع جرائم النشر الإلكتروني.
- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين ارتفاع مستوى الوعي بالأنظمة السعودية المتعلقة بالنشر الإلكتروني وانخفاض ممارسة السلوكيات المخالفة على منصة X.

مفاهيم الدراسة:

- **الجرائم الإلكترونية:**

تعرف بأنها الأفعال المنافية للقانون التي يتم ارتكابها ضد الأفراد أو المجموعات لارتكاب الجرائم، وبقصد الإضرار بسمعة الضحية أو إلحاق أذى مادي أو معنوي، ويمكن أن يكون هذا الأذى مباشر وقد يكون غير مباشر، وذلك من خلال استخدام شبكات الاتصال مثل الإنترنت، والبريد الإلكتروني وغيرها. [1]

- **الإعلام الرقمي:**

يعرف بأنه مجموعة من الأساليب والأنشطة الرقمية الحديثة التي تساعد الفرد من إنتاج ونشر المحتوى الإعلامي وتلقيه بشكل مختلف عبر الأجهزة الإلكترونية، والتفاعل بين كلاً من المرسل والمستقبل. [2]

- **التحديات القانونية:**

تعرف بأنها العقبات والصعوبات التي تواجه الجهات التشريعية والقضائية في تطبيق قوانين للجرائم الإلكترونية، مثل تحديد المسؤولية أو الإثبات الرقمي أو تطور أساليب ارتكاب الجرائم الإلكترونية. [3]

- **منصة X:**

عرفت منصة إكس سابقاً بموقع تويتر، وهي أحد المدونات الصغيرة التي جمعت بين خصائص الرسائل الفورية والتدوين، وتمكن المستخدمين من مشاركة أجزاء صغيرة من المعلومات، على العكس من المنتديات الأخرى الخاصة بالمناقشة الغير متزامنة عبر الإنترنت. [4]

حدود الدراسة:

- الحدود الموضوعية: التحديات القانونية في مواجهة جرائم النشر الإلكتروني عبر منصات الإعلام الرقمي في السعودية منصة (X) نموذج.
- الحدود الزمنية: تتمثل الحدود الزمنية في الفترة الزمنية للدراسة.
- الحدود المكانية: المملكة العربية السعودية.

---

[1] Halder, D., & Jaishankar, K. (2011): Cybercrime and the Victimization of Women: Laws, Rights, and Regulations. Hershey, 830-9.

[2] قوعيش، جمال الدين، 2017، التربية الإعلامية والإعلام الرقمي: مبحث في التحديات والاستراتيجيات، مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الإنسانية، المجلد 2، العدد 3.

[3] عبد الحميد، ياسمين عبد المنعم، بدون تاريخ نشر، التحديات القانونية الدولية لتنظيم الذكاء الاصطناعي: حالة الأسلحة الآلية ذاتية التشغيل، المجلة القانونية (مجلة متخصصة في الدراسات والبحوث القانونية)، مجلة علمية محكمة.

[4] Eleanor, J. (2019). Understanding student use of twitter and online forums in higher education. education information technologie, 24 (34).

- الحدود البشرية: أفراد ذو علاقة مباشرة بموضوع الدراسة (قانونيين ومشرعين وخبراء اتصال).

الدراسات السابقة:

قسمت الدراسات السابقة إلى محورين:

- المحور الأول: الدراسات العربية.
- المحور الثاني: الدراسات الأجنبية.

المحور الأول: الدراسات العربية

- دراسة القحطاني وآخرون، (2024)، بعنوان: "دور الإعلام الرقمي في توعية المواطنين بتقنيات الجرائم الإلكترونية في المملكة العربية السعودية (دراسة ميدانية)" [1]

تهدف الدراسة إلى تقييم دور وسائل الإعلام الرقمية السعودية في خلق الوعي العام حول الجرائم الإلكترونية في المملكة العربية السعودية لتحسين فعاليتها وتكييفها مع المواطنين السعوديين، تم استطلاع عينة عشوائية من 200 شخص باستخدام الاستبيانات، وكان المواطنون السعوديون مهتمين بمعرفة استراتيجيات الجرائم الإلكترونية ورفع مستوى الوعي، وفقاً لإحصاءات وسائل التواصل الاجتماعي، كانوا حذرين لأنهم كانوا أقل عرضة لجرائم الإنترنت من غيرهم في مناطقهم. كما رأوا أن المكالمات الهاتفية ووسائل التواصل الاجتماعي بمثابة أرض خصبة لمثل هذه الجرائم، وأظهرت النتائج أن وسائل الإعلام الرقمية السعودية تزيد من الوعي بالجرائم الإلكترونية، وجدت الدراسة أيضاً أن السعوديين يستخدمون الهواتف الذكية ووسائل التواصل الاجتماعي على نطاق واسع. يتعلم معظمهم عن الجرائم الإلكترونية عن طريق الصدفة، ونظراً لسرعة نقل المعلومات ومشاركتها، كانت WhatsApp وSnapchat وX هي المنصات المفضلة لديهم لرسائل التوعية وفقاً للاستطلاع.

- دراسة جويد، (2024)، التحديات القانونية لمكافحة الجرائم الإلكترونية في العصر الرقمي": [2]

مع تزايد استخدام التكنولوجيا المعاصرة في العصر الرقمي، تبرز مجموعة جديدة من القضايا القانونية المتعلقة بمكافحة الجرائم الإلكترونية. ومن بين هذه الصعوبات الطابع متعدد الجنسيات للجرائم الإلكترونية، والنمو السريع للأدوات والاستراتيجيات الإجرامية، وقصور التشريعات الوطنية -التي قد لا تكون حديثة بما يكفي لتغطية هذه التطورات التقنية، إضافةً إلى ذلك، يكافح المشرعون من أجل دعم حرية التعبير وحقوق الخصوصية، في الوقت الذي يحاولون فيه السيطرة على الأنشطة غير القانونية على الإنترنت. لذا، ثمة حاجة إلى استراتيجية متعددة الأبعاد لمكافحة الجرائم الإلكترونية، تشمل تحديث القوانين، وتعزيز التعاون الدولي، وتعزيز القدرات التكنولوجية للمؤسسات القانونية. وتهدف هذه الدراسة إلى دراسة هذه القضايا القانونية والبحث في استراتيجيات لإنشاء أنظمة للوقاية من الجرائم الإلكترونية تتكيف مع التطورات السريعة في التكنولوجيا.

- دراسة النمر، (2023)، بعنوان: "الإعلام الرقمي وصناعة الجريمة: المجتمع السعودي": [3]

هدفت الدراسة إلى استكشاف دور الإعلام الرقمي في انتشار الجرائم داخل المجتمع السعودي، بالإضافة إلى تحليل العوامل المساهمة في ترويجها، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليل وعلى الاستبانة لعينة من المشاركين المكونة من 630 مشارك من السعودية.

[1] اللولو علي القحطاني، شقحاء محمد المطيري، أماني صالح الجهني، دور الإعلام الرقمي في توعية المواطنين بتقنيات الجرائم الإلكترونية في المملكة العربية السعودية (دراسة ميدانية)، مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع، العدد 104، 2024.

[2] علي فاضل جويد، التحديات القانونية لمكافحة الجرائم الإلكترونية في العصر الرقمي، المجلات الأكاديمية العلمية العراقية، المجلد 70، العدد 1، 2024.

[3] النمر، حمود نوار، 2023، الإعلام الرقمي وصناعة الجريمة: المجتمع السعودي، المجلة العلمية لجامعة الملك فيصل، العلوم الإنسانية والإدارية، المجلد 24، العدد 2.

وتوصلت النتائج إلى أن أكثر التطبيقات نشراً للجرائم هي تويتر وتيك توك وسناب شات، وتتمثل هذه الجرائم في الاحتيال المالي والمساس بالقيم العامة والدينية، واستغلال الأطفال، ويرجع نجاح الإعلام الرقمي في الترويج للجرائم إلى قدرته على نقل المحتوى عبر الحدود وتحقيق مكاسب مالية تشجع الجهات على تعزيز نشره.

- دراسة زعتر، (2023)، بعنوان: "الإشكاليات القانونية للجرائم الإلكترونية العابرة للحدود وسبل مواجهتها": [1]

يتناول البحث الجرائم الإلكترونية العابرة للحدود من حيث ماهيتها وطبيعتها القانونية والصور الشائعة لها والتي تمثل تهديداً خطيراً على الأمن المعلوماتي فيما يخص الاعتداء على الحياة الخاصة وعلى الأموال، وما تثيره من صعوبات تتعلق بحجية الدليل الرقمي في الإثبات، وإشكاليات أثناء المعاينة والتفتيش وضعف خبرة سلطات التحقيق في مجالات التقنية، وصعوبة الملاحقة الأمنية، إلى جانب مشكلة تحديد القانون الواجب التطبيق، وكيفية مواجهة تلك التحديات على الصعيد الدولي والوطني العربي.

- دراسة السبيعي والشاعر، (2020)، بعنوان: "دور الإعلام الرقمي في الحد من الجرائم السيبرانية في المملكة العربية السعودية": [2]

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد كيفية مساهمة الوسائط الرقمية في الحد من الجرائم الإلكترونية في المملكة باستخدام مخطط مورغان، تم اختيار عينة عشوائية من طلاب جامعة الرياض، بحجم عينة لا يقل عن 384. تم توزيع الاستبيانات إلكترونياً وعلى الورق، تم استخدام منهجية وصفية (مسحية وتحليلية) في الدراسة. كشفت النتائج عن وجود اتفاق كبير حول دور الوسائط الرقمية في الحد من الجرائم الإلكترونية واتفاق معتدل على أكثر الجرائم الإلكترونية شيوعا في المملكة، كما حدد الاستطلاع أكبر العوائق التي تمنع الوسائط الرقمية من لعب دور أكبر في الحد من الجرائم الإلكترونية. بالإضافة إلى ذلك، أظهرت النتائج أن ردود الفعل تختلف وفقًا للعمر، اقترحت الدراسة استخدام تقنيات تشفير رقمية متطورة للبيانات والمعلومات، بالإضافة إلى إنشاء أساليب معاصرة لتأكيد شرعية العملات الرقمية من أجل منع الناس من التعرض للخداع وشرائها.

- دراسة الشبلي، (2019)، بعنوان: "الجريمة الإلكترونية في سلطنة عمان: التحديات والحلول القانونية": [3]

هدف البحث إلى تحديد مفهوم الجريمة الإلكترونية وخصائصها، ودور التشريع العماني في إيجاد الحلول المناسبة لها ومن أجل تحقيق هدف البحث الرئيس فقد تم استخدام المنهج القانوني الوصفي، وتوصل البحث إلى أن المشرع العماني استطاع مواكبة التقدم الحضاري من خلال تطوير القوانين التي تكافح الجرائم بصورة عامة والجرائم الإلكترونية وتقنية المعلومات على وجه الخصوص من خلال منظومة قانونية متكاملة؛ إذ تتراوح تلك العقوبات بين الغرامة المالية والعقوبات السالبة للحرية وتوصل البحث إلى جملة من التوصيات منها أهمية القيام بدراسات معتمدة على المسوح الميدانية تتناول أنواع الجرائم الإلكترونية المرتكبة، وأعداد مرتكبها، ودوافعهم الإجرامية، وجنسياتهم، وفئاتهم العمرية من أجل تطوير القوانين المعمول بها حالياً في سلطنة عمان لتتواكب من القوانين العالمية الحديثة في ذات المجال، وتوعية المجتمع بخطورة الجرائم الإلكترونية وأساليب ارتكابها، وتأثيرها الأخلاقي على الفرد والمجتمع، وطرق الوقاية منها.

- دراسة ابن عوف، (2018)، بعنوان: "المسؤولية القانونية لجرائم النشر الصحفي بالمملكة العربية السعودية (دراسة تطبيقية على عينة من إعلاميي منطقة جازان)": [4]

تناولت الدراسة المسؤولية القانونية لجرائم النشر الصحفي، كما هدفت إلى الكشف عن التجاوزات القانونية في النشر

[1] هدية أحمد محمد زعتر، الإشكاليات القانونية للجرائم الإلكترونية العابرة للحدود وسبل مواجهتها، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، العدد 84، 2023.

[2] سلطان مطلق السبيعي، عبد الرحمن إبراهيم الشاعر، دور الإعلام الرقمي في الحد من الجرائم السيبرانية في المملكة العربية السعودية، المستودع الرقمي المؤسسي لجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2020.

[3] عبد الله بن علي بن سالم الشبلي، الجريمة الإلكترونية في سلطنة عمان: التحديات والحلول القانونية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، العدد 2، المجلد 3.

[4] ابن عوف، ابن عوف، حسن، 2018، المسؤولية القانونية لجرائم النشر الصحفي بالمملكة العربية السعودية (دراسة تطبيقية على عينة من إعلاميي منطقة جازان)، https://doi.org/10.52981/jfsl.v11i1.2198

وآثارها على المجتمع والإعلام، وقد ركزت على تحديد طبيعة المسؤولية القانونية في هذا المجال، وقد اعتمدت الدراسة على منهج المسح، باعتباره الأنسب للدراسة، وقد استخدمت الدراسة الاستبيان لجمع البيانات من عينة مكونة من 115 إعلامي من منطقة جازان. وقد توصلت الدراسة إلى أن جرائم النشر الصحفي تساهم في زيادة القيود على حرية الصحافة والإعلام، كما أنها تؤثر بالسلب على سلوكيات الإعلاميين والمثقفين، والذي بدوره يقلل نشر الأفكار والإبداعات.

- دراسة نظمي، بعنوان: "آليات مواجهة جرائم النشر المرتكبة عبر الوسائل الإلكترونية": [1]

استهدف البحث التعرف على آليات مواجهة جرائم النشر المرتكبة عبر الوسائل الإلكترونية في كل من مصر وإندونيسيا. وقد شملت جرائم النشر الإلكتروني في الدراسة ما يلي: السرقات العلمية وسرقة الأبحاث والكتب وحقوق النشر، جرائم السب والقذف والتشهير، الجرائم المتعلقة بتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي (AI)، النشر السلبي أو الضار وغياب قيمة المحتوى، النشر للمحتويات الإباحية والمضرة بالقيم والمبادئ الأسرية، وكذلك الابتزاز الإلكتروني. كما تناول البحث آليات الضبط القانونية والاجتماعية من خلال مؤسسات المجتمع المدني الرسمية وغير الرسمية، واعتمد على الأسلوب الوصفي المقارن، ومنهج المسح الاجتماعي بالعينة، ومنهج دراسة الحالة، بالإضافة إلى تطبيق استبانة مقابلة ودليل مقابلة متعمق على عينة مقسمة بالتساوي بين المصريين والإندونيسيين. وتوصل البحث إلى النتائج التالية:

- أسفرت النتائج عن عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المصريين والإندونيسيين فيما يتعلق بفاعلية قوانين مكافحة جرائم تقنية المعلومات، حيث أشار أغلب أفراد العينة في كلا البلدين إلى عدم فاعلية القانون في مواجهة هذه النوعية من الجرائم.
- بالنسبة لآليات الضبط الاجتماعي عبر مؤسسات المجتمع المدني، أشارت النتائج إلى أن حجم دورها متوسط في مواجهة جرائم النشر الإلكتروني، بينما جاءت فاعلية وسائل الإعلام كأحد آليات المواجهة أقل من ذلك لدى الطرفين.

المحور الثاني: الدراسات الأجنبية:

- دراسة Mohammed، (2025)، بعنوان: " Legal Challenges in Confronting Internet Fraud Crimes in the Kingdom of Saudi Arabia"[2]

"التحديات القانونية في مواجهة جرائم الاحتيال عبر الإنترنت في المملكة العربية السعودية":

تهدف الدراسة إلى تعريف جرائم الاحتيال بأنها أفعال ترتكب عبر شبكات الحاسوب، وتبحث في صعوبات مكافحة الجرائم على الإنترنت، كما تهدف الدراسة إلى وضع أداة مفاهيمية شاملة تميز بين مختلف أنواع الجرائم الإلكترونية، وتبنى الدراسة على المنهج التحليلي من خلال دراسة التشريعات السعودية ذات الصلة بهذا الموضوع وتقييمها، وتمكن نتائج الدراسة الباحثين من تعريف جرائم الاحتيال على الإنترنت في المملكة العربية السعودية، وتحديد خصائصها المميزة، وتصنيفها كجرائم منفصلة، وتقديم سبل الانتصاف القانونية.

- دراسة Amin، (2023)، بعنوان: " Legal and Regulatory Measures to Reduce the Defamation on Social Media"[3]

"الإجراءات القانونية والتنظيمية للحد من التشهير في وسائل التواصل الاجتماعي":

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أهم الإجراءات التشريعية والتنظيمية المتخذة لمنع التشهير على منصات

[1] نظمي، كرستينا لطيف، بدون تاريخ نشر، آليات مواجهة جرائم النشر المرتكبة عبر الوسائل الإلكترونية (دراسة ميدانية مقارنة بين مصر وإندونيسيا)، مجلة الدراسات الأفروآسيوية، العدد 12.

[2] Mohammed bin Fahad Ali Aljadhay, (2025), LEGAL CHALLENGES IN CONFRONTING INTERNET FRAUD CRIMES IN THE KINGDOM OF SAUDI ARABIA, LEX LOCALIS-JOURNAL OF LOCAL SELF-GOVERNMENT, VOL. 23, NO. S5.

[3] Amin Saleh Ghammaz, (2023)، Legal and Regulatory Measures to Reduce the Defamation on Social Media, Migration Letters Volume: 20, No: S3(2023)، pp. 1333-1339 ISSN: 1741-8984 (Print) ISSN: 1741-8992 (Online) www.migrationletters.com.

التواصل الاجتماعي، وتضمنت الدراسة وصفا للحكم، وشرحا لمفهوم التشهير بشكل عام، ومفهوم التشهير عبر الإنترنت بشكل خاص، بالإضافة إلى شرح أساليب التشهير قديماً وحديثاً، وشرحاً لعقوبات التشهير في الشريعة الإسلامية والسعودية، بالإضافة إلى تحديد أهم الاستراتيجيات للحد من التشهير على منصات التواصل الاجتماعي.

- دراسة Almrezeq et al، (2021)، بعنوان: " Study to Measure Awareness of Cybercrime in Saudi Arabia"[1]

"دراسة لقياس الوعي بالجرائم الإلكترونية في المملكة العربية السعودية":

هدفت الدراسة إلى قياس مدى وعي طلاب جامعة الجوف بالجريمة السيبرانية في المملكة العربية السعودية، وتم اعتماد الدراسة على المنهج الوصفي وتطبيق أداة الاستبانة على (379) طالباً وطالبة من جامعة الجوف، حيث استهدفت الدراسة مجموعة من الطلاب والطالبات الذين ليسوا على دراية كاملة بالجرائم الرقمية المتعلقة بالتكنولوجيا والإنترنت وتوصلت الدراسة إلى قلة وعي الطلاب بالأمن السيبراني، وأن أغلب الذين واجهوا الجرائم الإلكترونية لم يبلغوا السلطات المحلية لتنفيذ الإجراءات اللازمة، وأوصت الدراسة بتوعية المجتمع بالتعامل مع الجرائم الإلكترونية وفقاً للتشريعات المحلية، وإثراء المحتوى الرقمي بمعلومات عن الجرائم الإلكترونية، وتنمية الوعي بين السكان السعوديين حول الجرائم الإلكترونية.

- دراسة Aljohani، (2020)، بعنوان: " Measuring Cyber Security Awaeness of Students: A Case Study at Fahad Bin Sultan University"[2]

"قياس وعي الطلاب بالأمن السيبراني: دراسة حالة في جامعة فهد بن سلطان":

تهدف الدراسة إلى قياس مستوى الوعي بالأمن السيبراني بين طلاب جامعة الأمير فهد بن سلطان، وتم اعتماد المنهج الوصفي وتطبيق أداة الاستبانة على عينة بلغ عددها (212) طالباً، وتوصلت النتائج إلى أن مستوى الوعي لدى الطلاب بالأمن السيبراني كان (متوسطاً)، كما أنه لا يوجد فرق في مستوى الوعي بالأمن السيبراني بين الذكور والإناث وجاءت توصيات هذه الدراسة بدور الجامعة لتوعية الطلاب بالأمن السيبراني، وتثقيف الطلاب في مرحلة مبكرة بالتعرف على التهديدات التي من المحتمل أن تواجههم أثناء استخدام الإنترنت، وتوعية الطلاب بالإجراءات الأمنية التي تحميهم من التعرض للجريمة الإلكترونية.

- دراسة Bandr، (2020)، بعنوان: " Digital Forensics: Crimes and Challenges in Online Social Networks Forensics"[3]

"الطب الشرعي الرقمي: الجرائم والتحديات في الطب الشرعي للشبكات الاجتماعية عبر الإنترنت":

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى توسع شبكات التواصل الاجتماعي على الإنترنت (OSNs) التواصل والتفاعل بين الأفراد والشركات حول العالم، حيث استفادت التجارة الدولية من هذا التواصل المفتوح، إلا أنه فتح الباب أيضًا أمام جرائم إلكترونية مثل سرقة الهوية، وانتهاك حقوق النشر، والتنمر الإلكتروني والتحرش، والمطاردة الإلكترونية، والتطرف الإلكتروني. حتى مع كثرة الجرائم الإلكترونية على شبكات التواصل الاجتماعي، قد يصعب العثور على مرتكبيها ومحاكمتهم، وتوصلت الدراسة إلى أنه لتجنب الملاحقة القضائية، يجب أن يلجأ مرتكبو هذه الجرائم إلى تحديات قائمة على الموارد، وتحديات قانونية، وتدابير متطورة لمكافحة الأدلة الجنائية، من الصعب الحصول على إدانة لأنها تقيّد التحقيقات الجنائية. تشير الصعوبات في إجراء التحقيقات الجنائية على شبكات التواصل الاجتماعي إلى وجود غموض في منع الجريمة وضمان سلامة الأفراد على الإنترنت حول العالم، وقد تناولت هذه الدراسة الجرائم الإلكترونية العديدة على شبكات

[1] Almrezeq, N., Alserhani, F., & Humayun, M. (2021). Study to Measure Awareness of Cybercrime in Saudi Arabia. Turkish Journal of Computing and Mathematics Education.

[2] Aljohani , W., & Elfadil, N. (2020). Measuring Cyber Security Awaeness of Students: A Case Study at Fahad Bin Sultan University. International Journal of Computer Science and Mobile Computing.

[3] Bandr Fakiha, (2020)، Digital Forensics: Crimes and Challenges in Online Social Networks Forensics, Journal of the Arab American University. Volume (6). Number (1).

التواصل الاجتماعي وصعوبات إجراء التحقيقات الجنائية الرقمية عليها، تشكل هذه الدراسة أساساً لتشجيع التعاون العالمي المستمر والمنسق في مكافحة الجرائم الإلكترونية المرتكبة باستخدام شبكات التواصل الاجتماعي.

- **دراسة Al Hariri، (2019)، بعنوان: " Media and Social Media for Security and Reducing Crime: Saudi Secondary School Students' Perspectives"[1]**

"الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي من أجل الأمن والحد من الجريمة: من وجهة نظر طلاب المرحلة الثانوية السعودية":

تهدف الدراسة إلى استكشاف دور الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي في تعزيز الأمن والحد من الجريمة. واستخدمت الدراسة المنهج المختلط في مرحلتين متتاليتين، حيث شملت المرحلة الأولى النوعية تلتها المرحلة الكمية. وقد تم جمع البيانات باستخدام مقابلات شبه منظمة في المرحلة الأولى مع 15 طالبًا، واستبيانات منظمة في المرحلة الثانية مع 390 طالبًا من طلاب المرحلة الثانوية السعودية.

وتوصلت النتائج إلى أن هناك خمسة عوامل مرتبطة بالأمن والحد من الجريمة، حيث أظهرت الدراسة أن دور استخدام وسائل التواصل الاجتماعي في الأمن الإعلامي سجل أعلى متوسط (M = 2.55 من 3؛ SD = 0.80). بينما أظهر دور الإعلام في تطبيق الأمن بمفهومه الشامل أدنى متوسط (M = 2.24 من 3؛ SD = 0.71)، ومع ذلك يظل متوسطًا مرتفعًا. وتشدد هذه النتائج على أهمية الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي في الحد من الجريمة وتعزيز الأمن بين الشباب السعودي.

- **دراسة FAHAD et al، (2018)، بعنوان: " CYBER HARASSMENT PREVENTION THROUGH USER BEHAVIOR ANALYSIS ONLINE IN KINGDOM OF SAUDI ARABIA (KSA)"[2]**

" منع التحرش عبر الإنترنت من خلال تحليل سلوك المستخدم عبر الإنترنت في المملكة العربية السعودية":

هدفت هذه الدراسة إلى معالجة الفجوة الكبيرة في الأدبيات البحثية المتعلقة بالتحرش الإلكتروني، الذي يعد مشكلة جدية في المجتمع السعودي والحكومة، ويتفاقم نتيجة الاستخدام المتزايد للتقنية. وكان الهدف الرئيسي للدراسة هو استكشاف العوامل التي تؤثر في النية للحد من التحرش الإلكتروني بين المواطنين السعوديين.

وأكدت الدراسة أن السعوديين سيظلون عرضة للتحرش الإلكتروني حتى يتم فهم هذه العوامل والتحقق منها بالكامل داخل المجتمع. وبناءً عليه، تقترح الدراسة في المستقبل نموذجًا وإطار عمل لتحديد أهم العوامل التي يُتوقع أن تلعب دورًا رئيسيًا في تقليل التحرش الإلكتروني بين السعوديين. ويهدف هذا الإطار المقترح إلى مساعدة الإدارات وصناع القرار في المملكة العربية السعودية على صياغة استراتيجيات فعّالة للتصدي للتحرش الإلكتروني بشكل كبير، لا سيما بين فئة الشباب.

التعليق على الدراسات السابقة

من حيث الأهداف:

توجهت الدراسات السابقة لفهم ظاهرة انتشار الجرائم عبر المنصات الرقمية، وتحديد المسؤوليات القانونية، فنجد أن دراسة النمر قد ركزت على دور الإعلام الرقمي في انتشار الجريمة، بينما ركزت دراسة أبو عوف على المسؤولية لقانونية للصحفيين، وفي دراسة (Fahad et al) ركزت على التحرش الإلكتروني.

[1] Ahmed Al Hariri, (2019), Media and social media for Security and Reducing Crime: Saudi Secondary School Students' Perspectives, International Journal of Sciences: Basic and Applied Research (IJSBAR), Volume 45, No 1, http://gssrr.org/index.php?journal=JournalOfBasicAndApplied.

[2] FAHAD ABDULLAH MOAFA, KAMSURIAH AHMAD, WALEED MUGAHED AL-RAHMI, NORAFFANDY YAHAYA, YUSRI BIN KAMIN, MAHDI M ALAMRI, (2018), CYBER HARASSMENT PREVENTION THROUGH USER BEHAVIOR ANALYSIS ONLINE IN KINGDOM OF SAUDI ARABIA (KSA), Journal of Theoretical and Applied Information Technology, Vol.96. No 6.

من حيث المنهج:

نلاحظ أن أغلب الدراسات السابقة قد ركزت على استخدامها للمنهج الوصفي التحليلي، ومنها من ركز على منهج المسح، مثل دراسة النمر (2023)، ودراسة ابن عوف (2018)، وتتوافق هذه المناهج مع طبيعة البحث الحالي، حيث يعتمد البحث الحالي على رصد الظواهر وتفسيرها، وقد اتجهت دراسة Al-Hariri إلى المنهج المختلط الذي جمع بين المنهج الكمي والنوعي، مما يظهر غياب تركيز الدراسة على الإطار القانوني السعودي وتحليله، خاصة فيما يتعلق بالنشر الإلكتروني على منصة x.

من حيث النتائج:

أجمعت الدراسات على وجود تأثير واضح للإعلام الرقمي في انتشار ممارسات مخالفة، سواء كانت جرائم نشر أو تحرشًا إلكترونيًا أو محتوى ضارًا. كما اتفقت نتائجها على ضعف آليات المواجهة، سواء القانونية أو الاجتماعية، وهو ما يتقاطع مع مشكلة البحث الحالي، كما أبرزت بعض الدراسات، مثل دراسة النمر، دور منصات محددة مثل تيك توك وتويتر في نشر الجرائم.

من حيث التوصيات:

ركزت التوصيات في معظم الدراسات على تعزيز الوعي، وتطوير التشريعات، وزيادة التعاون الدولي، ورفع قدرات المنصات الرقمية على ضبط المحتوى، إضافة إلى تحسين دور الأسرة والمجتمع المدني. وهذه التوصيات تتقاطع مع توجه بحثك الذي يسعى إلى طرح آليات قانونية تشريعية وتنظيمية للتعامل مع جرائم النشر الإلكتروني، لكن الدراسة الحالية تسبق بخطوة إضافية من خلال التركيز على التحديات القانونية والإجرائية المرتبطة بمنصة X، وهو ما لم تتطرق إليه الدراسات السابقة بهذه الدرجة من التخصص.

الاستفادة من الدراسات السابقة

من خلال ما تم عرضه في الدراسات السابقة يمكننا الاستفادة منها في:

- حاجة المجتمع السعودي لتعزيز الوعي بنظام مكافحة الجرائم الإلكترونية.
- دور المنصات الرقمية في الكشف والحد من جرائم النشر الإلكترونية.
- الثغرات التي تسمح بانتشار المحتوى المخالف قانونياً.
- الاستدلال على قصور الأدلة الرقمية على منصة X.
- فهم التحديات في إثبات التشهير الإلكتروني.

الفصل الثاني: الإطار النظري

أولاً: مفهوم الجريمة الإلكترونية:

تعرف الجريمة عموماً في نطاق القانون الجنائي بأنها فعل غير مشروع صادر عن إرادة جنائية، يقرر له القانون عقوبة أو تدبيراً احترازياً، كما يعرف الفعل الإجرامي بأنه كل فعل يعاقب عليه القانون أو الامتناع عن فعل يفرضه القانون، مع تحديد العقوبات لكل مخالفة نصاً، بمعنى أنه لا يمكن معاقبة أي فعل ما لم ينص القانون عليه بوضوح، وإلا فلا يُعتبر جريمة. من منظور آخر، تُعرف الجريمة بأنها كل فعل ضار يصدر عن الفرد ويؤثر سلباً على الآخرين، [1] وبالتالي، فإن الجريمة الإلكترونية هي كل فعل ضار يصدر عن الفرد عبر استخدام الوسائط الإلكترونية، مثل الحواسيب، أجهزة الموبايل، شبكات الاتصال، الإنترنت، أو الاستخدام غير القانوني للبيانات الإلكترونية، وقد ظهر مصطلح Cyber Crime للإشارة إلى الجرائم المرتكبة باستخدام الحاسوب أو شبكة الإنترنت، وهي مصطلحات تشير إلى الجريمة الناشئة عن استغلال تقنية المعلومات

[1] مصطفى سعدون سلمان محمود عبد الرحمن حسن (2011)، "الجريمة الإلكترونية عبر الإنترنيت أثرها وسبل مواجهتها"، الكلية التقنية، كركوك، العراق.

الحديثة، [1] كما عرفها مؤتمر الأمم المتحدة في عام 2000 بأنها الجريمة التي يمكن ارتكابها بواسطة نظام حاسوبي أو شبكة حاسوبية أو داخل نظام حاسوب، أو في بيئة إلكترونية، وعرف خبراء منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الجريمة الإلكترونية بأنها: كل سلوك غير مشروع أو غير أخلاقي أو غير مصرح به يتعلق بالمعالجة الآلية للبيانات أو نقلها، وقد ناقش هذا التعريف مجموعة من الخبراء في اجتماع باريس عام 1983 ضمن حلقة الإجرام المرتبط بتقنية المعلومات. [2]

ثانياً: التحديات القانونية في مواجهة جرائم النشر الإلكتروني:

تواجه الجهات القانونية في المملكة العربية السعودية تحديات كبيرة عند التعامل مع جرائم النشر الإلكتروني على منصات الإعلام الرقمي مثل منصة (X) من أبرز هذه التحديات:

1. تحديد المسؤولية القانونية: من الصعب أحيانًا تحديد المسؤولية بين المستخدم والمنصة الإلكترونية والمحتوى المنشور، خاصة عندما تكون المنصات الدولية غير خاضعة للقوانين المحلية.
2. صعوبات الإثبات الرقمي: تتطلب الجرائم الإلكترونية أدلة رقمية دقيقة، مثل سجلات الدخول والبيانات المشفرة، والتي يمكن التلاعب بها أو فقدانها، مما يضعف فعالية التحريات القانونية. [3]
3. تداخل الاختصاص القضائي: غالباً ما تتجاوز الجرائم الإلكترونية الحدود الوطنية، ما يخلق صعوبة في تحديد الجهات القضائية المختصة وتطبيق القوانين الدولية والمحلية بالتوازي.
4. التطور السريع في أساليب الجريمة: تتغير طرق ارتكاب الجرائم الإلكترونية باستمرار، مثل نشر الشائعات، التشهير، أو الابتزاز الرقمي، ما يجعل القوانين التقليدية غير كافية للتعامل معها.
5. ضعف الوعي القانوني لدى المستخدمين: يؤدي نقص التثقيف حول القوانين والحقوق الرقمية إلى زيادة انتشار الجرائم الإلكترونية، إذ لا يعرف المستخدمون حدود ما هو قانوني وما هو مخالف. [4]

ومن خلال التحديات السابقة، يتضح أن تطبيق القانون لمكافحة جرائم النشر الإلكتروني يتطلب تطوير الأطر القانونية، وتعزيز التعاون بين الجهات القضائية المحلية والدولية، وزيادة التوعية المجتمعية، وتحديث آليات الإثبات الرقمي لمواجهة هذه الجرائم بفعالية.

ثالثاً: النظرية التي تستند إليها الدراسة:

تستند هذه الدراسة إلى نظرية الضبط الاجتماعي، والتي تعد من النظريات الأساسية في تحليل أسباب الجريمة وطرق الوقاية منها، وتنص النظرية على أن الجريمة تنتج عندما تكون الروابط بين الفرد والمجتمع ضعيفة، أو عندما تغيب الرقابة الاجتماعية والقوانين التي تفرضها المؤسسات الاجتماعية. [5]

وفقاً لهذه النظرية:

1. الروابط الاجتماعية، مثل الأسرة والمدرسة والمؤسسات الرسمية، تلعب دورًا رئيسيًا في ضبط سلوك الفرد ومنعه من ارتكاب الجرائم.
2. القوانين والأنظمة تعمل كأداة رقابية لضبط السلوك، بحيث يكون لكل فعل غير قانوني عقوبة محددة.

---

[1] امحمد، مولاي (2010)، "صعوبات تطبيق الإدارة الإلكترونية بالجزائر: الجريمة الإلكترونية نموذجا"، المؤتمر العالمي الأول للإدارة الإلكترونية مركز المدينة للوسائط المتعددة 01-03/06/2010، طرابلس، ليبيا.

[2] شعبان، سمير، (2009)، "الجريمة الإلكترونية، مقاربة تحليلية لتحديد مفهوم الجريمة والمجرم"، الملتقى الدولي حول التنظيم القانوني للإنترنت والجريمة الإلكترونية خلال الفترة من 27-28/04/2009، جامعة الجلفة، الجزائر.

[3] المايل، عبد السلام محمد، عادل محمد الشربجي، علي قابوسة، 2019، الجريمة الإلكترونية في الفضاء الإلكتروني المفهوم –الأسباب -سبل المكافحة مع التعرض لحالة ليبيا، مجلة آفاق للبحوث والدراسات، سداسية، دولية محكمة، المركز الجامعي إيليزي، العدد 4.

[4] آل عزام، سعد ناصر، بشير، أحمد محمد، بدون تاريخ نشر، التحديات القانونية والعملية التي تواجه التجارة الإلكترونية، مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث، المجلد 2، العدد 6.

[5] حوالة، سهير محمد أحمد، 2014، النظريات الحديثة في الضبط الاجتماعي: عرض تحليلي، مجلة العلوم التربوية، جامعة القاهرة، كلية الدراسات العليا للتربية، المجلد 22، العدد 2.

3. الإعلام ووسائل التواصل الرقمي يمكن أن يسهمان إما في تعزيز الضبط الاجتماعي من خلال التوعية بالقوانين والقيم المجتمعية، أو في تسهيل ارتكاب الجرائم إذا لم يتم ضبط محتواها ومراقبته. [1]

وفي سياق الجرائم الإلكترونية، تساعد هذه النظرية على فهم: تأثير ضعف الرقابة القانونية والاجتماعية على انتشار جرائم النشر الإلكتروني، أهمية تطوير الأطر القانونية، وتفعيل دور المؤسسات الرقابية، وزيادة وعي المستخدمين بالقوانين لمنع ارتكاب الجرائم، دور المنصات الرقمية في ضبط السلوك أو تسهيل الجرائم، وبالتالي تقديم توصيات عملية لتقليل آثارها. [2]

وبالتالي، توفر نظرية الضبط الاجتماعي إطاراً مفاهيمياً لتحليل التحديات القانونية المرتبطة بجرائم النشر الإلكتروني، وربطها بالآليات القانونية والاجتماعية للحد من هذه الجرائم في المجتمع السعودي.

الفصل الثالث: الإطار الإجرائي

نوع الدراسة:

نوع وصف مختصر لطبيعة البحث والغرض منه، مثل كونه وصفيًا أو تحليليًا أو تجريبيًا. (محمد سامي بدري. (2015). مناهج البحث في العلوم الاجتماعية. دار المسيرة) وينتمي هذا النوع من الأبحاث إلى البحوث الوصفية التحليلية حيث أنه يهدف إلى تحليل الواقع القائم وتفسيره بالاعتماد على البيانات الميدانية والمصادر النظرية المتعلقة بموضوع البحث الحالي والتي تدور حول التحول الرقمي والجرائم الإلكترونية.

سينتمي هذا النوع من الأبحاث إلى البحوث الوصفية التحليلية، حيث أنه يهدف إلى تحليل الواقع القائم وتفسيره بالاعتماد على البيانات الميدانية والمصادر النظرية المتعلقة بموضوع البحث الحالي والتي تدور حول التحول الرقمي والجرائم الإلكترونية.

منهج الدراسة:

هو الأسلوب العلمي المستخدم لجمع البيانات وتحليلها للوصول إلى النتائج. (عبد الباسط حسن. (2012). مناهج البحث في العلوم السلوكية. مكتبة الأنجلو المصرية).

ستستند الدراسة الحالية على المنهج الوصفي التحليلي، والذي يعمل على تحديد الجرائم الإلكترونية، خاصة على منصة X، بالإضافة إلى التعرف على التحديات القانونية المرتبطة بها.

مجتمع الدراسة:

المجموعة الكاملة من الأفراد أو الوحدات التي يستهدفها البحث. (عثمان، محمد. (2010). مناهج البحث العلمي. دار الفكر) وسيتكون مجتمع الدراسة من مستخدمي منصة إكس. وسيتكون مجتمع الدراسة من مستخدمي منصة إكس. أفراد ذو علاقة مباشرة بموضوع الدراسة (قانونيين ومشرعين وخبراء اتصال).

عينة الدراسة:

جزء ممثل من مجتمع الدراسة يتم اختياره لتطبيق أدوات البحث عليه. (عبد الرحمن عدس. (2004). مناهج البحث العلمي. دار المسيرة). وتتكون العينة من عينة قصدية تشكل أفراد ذو علاقة مباشرة بموضوع الدراسة. وستتكون العينة من عينة قصدية تشكل أفراد ذو علاقة مباشرة بموضوع الدراسة.

مبررات اختيار العينة:

الأسباب التي تدفع الباحث لاختيار نوع معين من العينات بناءً على ملاءمتها للبحث. (عبيدات، ذوقان وآخرون. (2013). مناهج البحث التربوي. دار المسيرة).

---

[1] الطالبي، فتحي عبد الله سالم، 2021، دور وسائل الضبط الاجتماعي في الحد من الجريمة، مجلة القرطاس، العدد 12.

[2] حوالة، سهير محمد أحمد، 2014، النظريات الحديثة في الضبط الاجتماعي: عرض تحليلي، مجلة العلوم التربوية، جامعة القاهرة، كلية الدراسات العليا للتربية، المجلد 22، العدد 2.

أداة الدراسة:

وسيلة الحصول على المعلومات، مثل الاستبيان أو المقابلة أو الملاحظة. (بو علام، رجاء. (2006). مناهج البحث العلمي في العلوم النفسية والتربوية. مكتبة الأنجلو). وسوف تعتمد الدراسة على الاستبيان باعتباره أداة رئيسية لجمع البيانات.

إجراءات الصدق والثبات:

- **الصدق:**

هو مدى قدرة أداة البحث على قياس ما صُممت لأجله بدقة وواقعية. (أبو حطب، فوزي & صادق، آمال. (1996). القياس النفسي. مكتبة الأنجلو المصرية).

وسيتم عرض الاستبانة على المشرف لاعتمادها ومن ثم عرضها على ثلاثة من الأساتذة المتخصصين لتحكيمها وإبداء المرئيات حولها واعتمادها.

- **الثبات:**

هو مدى اتساق نتائج أداة البحث عند تكرار تطبيقها في ظروف مشابهة. (غالب، محمد. (2011). القياس والتقويم التربوي. دار المسيرة).

وسيتم إرسال الاستبيان إلى 10 أشخاص لأخذ رأيهم حولها وبعد أسبوع تقريباً سيتم إرسالها لهم مرة أخرى للتأكد من إجاباتهم.

الخاتمة: النتائج والتوصيات

أبرز نتائج البحث:

في ضوء الإطار النظري وتحليل الدراسات السابقة، توصل البحث إلى عدد من النتائج، من أبرزها:

1. تواجه المملكة العربية السعودية تحديات قانونية وإجرائية متزايدة في مواجهة جرائم النشر الإلكتروني عبر منصة (X)، نتيجة سرعة التطور التقني وتنوع أنماط الجرائم الرقمية.
2. يمثل **تحديد المسؤولية القانونية** أحد أبرز التحديات، نتيجة تداخل أدوار المستخدم وصاحب الحساب والمنصة الرقمية في عملية النشر.
3. تشكل **صعوبة جمع وحفظ الأدلة الرقمية وإثباتها** تحديًا مهمًا أمام الجهات المختصة، بسبب إمكانية تغيير المحتوى أو حذفه وصعوبة تتبع مصدره.
4. تفرض الطبيعة العابرة للحدود للمنصات الرقمية تحديات تتعلق بـ **الاختصاص القضائي وتطبيق الأنظمة الوطنية** عندما يكون الناشر أو الخادم خارج المملكة.
5. أظهرت الدراسات السابقة أن من أبرز صور الجرائم المرتبطة بالإعلام الرقمي: التشهير، وانتهاك الخصوصية، ونشر الشائعات والمعلومات المضللة، والابتزاز والمحتوى المخالف.
6. يمثل **ضعف الوعي القانوني والرقمي لدى بعض المستخدمين** عاملًا قد يسهم في زيادة السلوكيات المخالفة على منصات التواصل الاجتماعي.
7. يتطلب الحد من جرائم النشر الإلكتروني تكامل الأدوار بين الجهات التشريعية والقضائية والأمنية والمنصات الرقمية، إلى جانب رفع مستوى التوعية المجتمعية.

أبرز المقترحات والتوصيات:

1. العمل على تطوير وتحديث الأطر والأنظمة القانونية بما يتناسب مع التطور المستمر في جرائم النشر الإلكتروني.
2. وضع آليات أكثر وضوحًا لتحديد المسؤولية القانونية بين المستخدم والمنصة ومختلف الأطراف المرتبطة بالمحتوى الرقمي.

3. تعزيز إجراءات حفظ الأدلة الرقمية والتحقق من سلامتها وحجيتها أمام الجهات القضائية.
4. تعزيز التعاون بين الجهات السعودية والمنصات الرقمية، وخاصة منصة(X) ، بما يسهم في سرعة التعامل مع المحتوى المخالف والبلاغات القانونية.
5. تعزيز التعاون الدولي في الجرائم الإلكترونية العابرة للحدود وتبادل المعلومات والخبرات الفنية والقانونية.
6. تنفيذ برامج توعوية مستمرة لتعريف مستخدمي منصات التواصل الاجتماعي بالأنظمة السعودية المتعلقة بالنشر الإلكتروني وحدود المسؤولية القانونية.
7. تشجيع إجراء دراسات ميدانية دورية لرصد أنماط جرائم النشر الإلكتروني وتطورها، والاستفادة من نتائجها في تطوير التشريعات والسياسات التنظيمية.

المراجع

المراجع العربية:

- أبو بكر محمد الديب، 2023، التحديات القانونية لدور الإعلام الرقمي في مواجهة الإرهاب الإلكتروني، المؤتمر العلمي السنوي الخامس عشر بعنوان (الجوانب القانونية والاقتصادية للرقمنة وآثارها على الخصوصية وحقوق الملكية الفكرية)، المجلد 9، العدد 3.ش.
- لطفي، رشا عادل، 2021، جرائم الاتصال عبر الإنترنت وضبط أخلاقياته في ضوء الاتجاهات البحثية الحديثة (رؤية تحليلية ونقدية)، مجلة البحوث الإعلامية، جامعة الأزهر، كلية الإعلام، العدد 58، الجزء 2.
- بوجداين، مارية، الغازي، مريم عال سيدي، 2021، تحديات مواجهة الجرائم المعلوماتية وآليات الحماية، المركز المغربي للدراسات والاستشارات القانونية وحل المنازعات، العدد 7.
- النمر، حمود نوار، 2023، الإعلام الرقمي وصناعة الجريمة: المجتمع السعودي، المجلة العلمية لجامعة الملك فيصل، العلوم الإنسانية والإدارية، المجلد 24، العدد 2.
- نظمي، كرستينا لطيف، بدون تاريخ نشر، آليات مواجهة جرائم النشر المرتكبة عبر الوسائل الإلكترونية (دراسة ميدانية مقارنة بين مصر وإندونيسيا)، مجلة الدراسات الأفروآسيوية، العدد 12.
- ابن عوف، ابن عوف، حسن، 2018، المسؤولية القانونية لجرائم النشر الصحفي بالمملكة العربية السعودية (دراسة تطبيقية على عينة من إعلاميي منطقة جازان)، https://doi.org/10.52981/jfsl.v11i1.2198
- قوعيش، جمال الدين، 2017، التربية الإعلامية والإعلام الرقمي: مبحث في التحديات والاستراتيجيات، مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الإنسانية، المجلد 2، العدد 3.
- عبد الحميد، ياسمين عبد المنعم، بدون تاريخ نشر، التحديات القانونية الدولية لتنظيم الذكاء الاصطناعي: حالة الأسلحة الآلية ذاتية التشغيل، المجلة القانونية (مجلة متخصصة في الدراسات والبحوث القانونية)، مجلة علمية محكمة.
- مصطفى سعدون سلمان محمود عبد الرحمن حسن (2011)، "الجريمة الإلكترونية عبر الإنترنيت أثرها وسبل مواجهتها"، الكلية التقنية، كركوك، العراق.
- شعبان، سمير، (2009)، "الجريمة الإلكترونية، مقاربة تحليلية لتحديد مفهوم الجريمة والمجرم"، الملتقى الدولي حول التنظيم القانوني للإنترنت والجريمة الإلكترونية خلال الفترة من 27-28/04/2009، جامعة الجلفة، الجزائر.
- امحمد، مولاي (2010)، "صعوبات تطبيق الإدارة الإلكترونية بالجزائر: الجريمة الإلكترونية نموذجا"، المؤتمر العالمي الأول للإدارة الإلكترونية مركز المدينة للوسائط المتعددة 01-03/06/2010، طرابلس، ليبيا.
- المايل، عبد السلام محمد، عادل محمد الشربجي، علي قابوسة، 2019، الجريمة الإلكترونية في الفضاء الإلكتروني

المفهوم –الأسباب -سبل المكافحة مع التعرض لحالة ليبيا، مجلة آفاق للبحوث والدراسات، سداسية، دولية محكمة، المركز الجامعي ايليزي، العدد 4.

- آل عزام، سعد ناصر، بشير، أحمد محمد، بدون تاريخ نشر، التحديات القانونية والعملية التي تواجه التجارة الإلكترونية، مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث، المجلد 2، العدد 6.
- الطالبي، فتحي عبد الله سالم، 2021، دور وسائل الضبط الاجتماعي في الحد من الجريمة، مجلة القرطاس، العدد 12.
- حوالة، سهير محمد أحمد، 2014، النظريات الحديثة في الضبط الاجتماعي: عرض تحليلي، مجلة العلوم التربوية، جامعة القاهرة، كلية الدراسات العليا للتربية، المجلد 22، العدد 2.
- اللولو علي القحطاني، شقحاء محمد المطيري، أماني صالح الجهني، دور الإعلام الرقمي في توعية المواطنين بتقنيات الجرائم الإلكترونية في المملكة العربية السعودية (دراسة ميدانية)، مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع، العدد 104، 2024.
- علي فاضل جويد، التحديات القانونية لمكافحة الجرائم الإلكترونية في العصر الرقمي، المجلات الأكاديمية العلمية العراقية، المجلد 70، العدد 1، 2024.
- هدية أحمد محمد زعتر، الإشكاليات القانونية للجرائم الإلكترونية العابرة للحدود وسبل مواجهتها، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، العدد 84، 2023.
- عبد الله بن علي بن سالم الشبلي، الجريمة الإلكترونية في سلطنة عمان: التحديات والحلول القانونية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، العدد 2، المجلد 3، 2019.
- سلطان مطلق السبيعي، عبد الرحمن إبراهيم الشاعر، دور الإعلام الرقمي في الحد من الجرائم السيبرانية في المملكة العربية السعودية، المستودع الرقمي المؤسسي لجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2020.

المراجع الأجنبية:

- Fahad Abdullah Moafa, Kamsuriah Ahmad, Waleed Mugahed Al-Rahmi, Noraffandy Yahaya, Yusri Bin Kamin, Mahdi M Alamri, (2018), Cyber Harassment Prevention Through User Behavior Analysis Online in Kingdom of Saudi Arabia (KSA), Journal of Theoretical and Applied Information Technology, Vol.96. No 6.
- Ahmed Al Hariri, (2019), Media and social media for Security and Reducing Crime: Saudi Secondary School Students' Perspectives, International Journal of Sciences: Basic and Applied Research (IJSBAR), Volume 45, No 1, http://gssrr.org/index.php?journal=JournalOfBasicAndApplied
- Halder, D., & Jaishankar, K. (2011): Cybercrime and the Victimization of Women: Laws, Rights, and Regulations. Hershey, 830-9.
- Eleanor, J. (2019). Understanding student use of twitter and online forums in higher education. Education information technologie, 24 (34).
- Mohammed bin Fahad Ali Aljadhay, (2025), Legal Challenges in Confronting Internet Fraud Crimes in the Kingdom of Saudi Arabia, Lex Localis-Journal of Local Self-Government, VOL. 23, NO. S5.

- Amin Saleh Ghammaz, (2023), Legal and Regulatory Measures to Reduce the Defamation on Social Media, Migration Letters Volume: 20, No: S3 (2023) ،pp. 1333-1339 ISSN: 1741-8984 (Print) ISSN: 1741-8992 (Online) www.migrationletters.com.
- Bandr Fakiha, (2020), Digital Forensics: Crimes and Challenges in Online Social Networks Forensics, Journal of the Arab American University. Volume (6). Number (1).